بلاغ صحفي مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل حول استعمال العملات الافتراضية

الرباط في 21 نونبر 2017

على اثر بعض المقالات التي صدرت مؤخرا في الصحف الوطنية معلنة أن عددا من منصات التبادل الإلكتروني في المغرب أصبحت تقبل التعامل بعملة البيتكوين (Bitcoin) كوسيلة أداءٍ لشراء السلع والخدمات، تحذر وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل من استعمال هذا النوع من وسائل الأداء.

إن مثل هذه الإعلانات قد تؤدي إلى خلق الالتباس لدى العموم، موهمة أن السلطات النقدية تعتمد هذه العملات الافتراضية كوسيلة أداء.

هذا و تجدر الإشارة أن العملات الافتراضية أو العملات المشفرة هي وحدة حساب لامركزية، لا يتم إصدارها من طرف دولة أو اتحاد نقدي، بل من قبل مجموعة من الأشخاص (ذاتيين أو معنويين)، استنادا إلى سجل يضم كافة المعاملات ويتم تحيينه على مستوى جميع وحدات الشبكة (تقنية قاعدة البيانات التسلسلية). يتم تبادل العملات الافتراضية على الانترنت فقط، وبالتالي فلا وجود لها في شكل قطع أو أوراق نقدية.

يصل عدد أنواع العملات الافتراضية اليوم إلى أكثر من 5000، والبيتكوين (Bitcoin) هي أكثرها انتشارا.

ونظراً لأن الأمر يتعلق بنشاط غير منظم، فإن وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل يثيرون انتباه العموم إلى المخاطر التي تحيط باستعمال العملات الافتراضية، خاصة منها:

- غياب حماية الزبون:
  - غياب حماية قانونية لتغطية الخسائر التي قد تنتج عن تعطل منصات التبادل؛
  - غياب إطار قانوني خاص بحماية مستعملي هاته العملات عند إنجازهم للصفقات، لاسيما في حالات السرقة أو الاختلاس؛
- تقلب سعر صرف هذه العملات الافتراضية مقابل عملة متداولة قانونيا؛ إذ يمكن لهذا السعر أن يرتفع أو ينخفض بحدّة في مدة قصيرة وبشكل غير متوقع؛
- استعمال هذه العملات لأغراض غير مشروعة أو إجرامية، خاصة غسل الأموال و تمويل الإرهاب؛
- عدم احترام النصوص التنظيمية المعمول بها، لا سيما تلك المتعلقة بأسواق الرساميل وبقانون الصرف.